

مؤتمر صحفي حول العمالة المؤقتة وحق التثبيت

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

4 فبراير 2015

جاء حكم القضاء الإداري الصادر مؤخرا في 31 يناير 2015 بإلزام الحكومة بتعيين أصحاب العقود المؤقتة ليمثل أملا لمئات الآلاف من العاملين بعقود مؤقتة في قطاعات كثيرة من الاقتصاد المصري لسنوات طوال دون أي أمل في التثبيت، وبالتالي التمتع بمزايا المثبتين من زملائهم، ربما في نفس الوظائف، وعلى رأسها الحماية التأمينية والصحية.

والمركز المصري إذ ينظم هذا المؤتمر الصحفي ليلقي الضوء على الحجم الهائل لمشكلة العمالة المؤقتة في مصر، وليطالب بإنصافهم عبر تنفيذ الحكم القضائي السالف ذكره. تلك العمالة التي تمثل جانبا كبيرا من القطاع غير المنظم، أو العمالة اللارسمية، وهي تلك العمالة المحرومة من حقوق الرعاية الصحية، والتأمين الاجتماعي على وجه التحديد، فالعقود المستديمة توفر بالإضافة للإحساس بالأمان الوظيفي الضروري لإنجاز العامل في مهنته، عددا من الحقوق المالية والعينية، مثل الحصول على زيادات سنوية دورية في الأجور، أو الترقى في سلم التدرج الوظيفي، أو الانضمام لمظلة التأمين الصحي والاجتماعي التي تضمن للعامل رعاية صحية أثناء العمل وبعد الخروج للتقاعد، وتضمن له معاشا شهريا يقبه أخطار الشيخوخة بعد انقضاء مدة خدمته.

ففي مصر هناك مئات الآلاف في القطاع غير المنظم ممن لا ينعمون بكل هذا، والموزعون على جميع القطاعات التي يعرفها الاقتصاد المصري، وعلى رأسها قطاع البناء والتشييد، والقطاع الزراعي، امتدادا لقطاع النقل البري، والمناجم والمحاجر، والباعة الجائلين، وعمال الخدمات في المطاعم والفنادق والمنازل، وتشير التقديرات إلى أنها تشكل ما بين 60% و80% من إجمالي قوة العمل البالغة حوالي 28 مليون مصري، وهي قنبلة موقوتة تهدد، ليس فقط هؤلاء العمال المحرومين من الأمان، بل تهدد الوطن بمرودها الاجتماعي والاقتصادي، والذي يجعل استقراره حلما بعيد المنال، ويجعل من هذه العمالة مصدرا دائما للاحتقان الاجتماعي.

وكان من المنتظر في مشروعات الدولة التابعة للصناديق الخاصة أن يحظى العاملون بها ببعض هذه المزايا، وهم العاملون في مشروعات توزيع الخبز والمواقف المركزية بالمحافظات، والنقل الداخلي، والمناجم والمحاجر، أو العمالة الزراعية بالمجتمعات العمرانية الجديدة، إلا أن حال هؤلاء من حال جميع العمالة في القطاع غير الرسمي في مصر، بلا حقوق ولا رعاية، ينضم لهم بالتأكيد عمال خدمة المساجد بوزارة الأوقاف، وجميعهم ضيوف اليوم على مؤتمر تثبيت العمالة المؤقتة، وجميعهم أيضا يحملون عقودا مؤقتة مختلفة المدة، وجميعهم يطالبون بالتثبيت منذ سنوات، وهم حائزون ما بين الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وما بين الجهات التي يعملون بها.

وربما من المناسب أيضا أن نضيف أن أكبر قطاعات الدولة وأكبر مؤسساتها مثل قطاع البترول، وهيئة قناة السويس، بكل ميزانياتهم وهاكلهم الوظيفية قد وقعوا منذ التسعينيات في فخ الخصخصة غير المرئي، فرغم كونهم قطاعات اقتصادية تابعة للدولة، وإن كانت لها هياكلها الخاصة، إلا أنها سمحت لشركات توريد العمالة بادخول وسيطا بينها وبين العمال بما يعنيه هذا من استقطاع جزء لا يستهان به من أجر العامل لصالح الوسيط/السمسار وهو شركة التوريد، بالإضافة لحرمان العامل من حقوق العامل المثبت في هذه الهيئات حتى لو تساوى الوضع الوظيفي.

إن المركز المصري ليفتح ملف العمالة المؤقتة والعمالة غير المنتظمة، ذلك الملف المتختم بالمظالم في محاولة لحصر القطاعات المتظلمة، والتشريعات القادرة على رد الحقوق، فهل كان للحكم القضائي الصادر منذ 2012 بتثبيت هذه العمالة أن يتبعه حكم قضائي آخر بإلزام الدولة بتنفيذه، حتى يحصل العاملون المؤقتون على حقوقهم في التثبيت بما يحققه من أمان لهم، وبما يمكن أن يحققه من استقرار تحتاجه مصر بكل تأكيد؟ بل إنه لن يكلف الحكومة اعتمادات زائدة، حيث دأبت هذه الجهات على الإعلان عن تعيينات جديدة على وظائف ودرجات متوفرة لديها، لكنها تحرم هذه العمالة المؤقتة من التثبيت عليها حتى لو توفر المؤهل المناسب لهذه الوظائف، فقد يعمل خريجو الجامعات موزعين للخبز أو في زراعة المسطحات الخضراء في المدن الجديدة بديلا عن البطالة، وهم أولى بالوظائف المتوفرة في الجهات التابعين لها.